الأهرام

المصدر: الاخبار

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٩

الحقيقة غائبة في فضيحة بيع الأطفال!

لعله اخطر بلاغ يتلقاه النائب العام منذ سنوات طويلة.. بل لعلها اخطر جريمة على الاطلاق خلال القرن الماضى لو صحت الوقائع!

عشرة نواب عن الشعب لجأوا الى النائب العام يبلغون عما وصفوه بجريمة بيع الاطفال للمستشفيات الاستثمارية للمتاجرة باعضائهم.. تقوم بها احدى جمعيات رعاية الاطفال اللقطاء والمعوقين بالمنوفية. وعندما بدأنا فى «أخبار اليوم» رحلة البحث عن الحقيقة. التى مازالت غائبة. فى البلاغ فوجئنا باوراق ومستندات وأقوال متضاربة

من كل الاطراف! نواب الشعب يصرون على موقفهم، ويؤكدون ان بلاغهم حقيقى.. وبدأوا فى الادلاء بالمعلومات كاملة لممثل النائب العام. ذهبنا الى الجمعية محور البلاغ التقينا بالمجلس الحالى ومجلس الادارة السابق والمتهم بالاتجار فى بيع الاطفال. حسب بلاغ النواب.. مؤسس الجمعية ورئيسها المعزول وزوجته قالا انهما الضحية للصراع الملتهب بين المحافظ والنواب!

وفى هذا التحقيق نعرض لكل الاطراف.. التى تبادلت الاتهامات والمعلومات المثيرة!

■ شفيق شاهين
عضو مجلس الشعب..
المستندات موجودة

■ عدلى حسين
محافظ المنوفية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المحافظ:

كل الأجهزة الرقابية بحثت القضية منذ عامين ولم تتوصل لشىء.. والوفيات ٢٩ طفلا

خطأ موظف!

يرفض المستشار عدلى حسين محافظ المنوفية تماما احتمال أن يكون هناك بيع اطفال كما يزعم البعض.. يقول كل ما وصلنى من معلومات عن اهمال ومخالفات ادارية ومالية فى الجمعية تصرفت فى حدوده.. وبداية انا اقدم ما قد يستجد من معلومات تقدم الى النيابة.. ولا توجد شبهة تزوير فى شهادات الوفاة كما يدعى البعض.. وكانت قد وصلتنا شكوى عن تزوير شهادة.. وتم احالة الامر الى النيابة الادارية.. التى حققت مع الموظف المختص واثبتت وجود خطأ فى تدوين البيانات فقط.. وتمت مجازاة الموظف.

ويعلل المستشار عدلى حسين ما حدث انه بسبب خلافات شخصية ونسائية بين القائمين على الجمعية واخرين.. وبدأوا فى الشكاوى المتبادلة منذ عام ١٩٩٧ حتى وصلت الى المحاكم.. وكلفت الأجهزة الرقابية بفحص هذه الاتهامات وخاصة ما هو يتعلق منها بقتل الاطفال، ولكن لم نتوصل الى حقيقة واحدة حول هذا الموضوع الذى بحثته الشرطة واجرت تحرياتها والنيابة الادارية والشئون الاجتماعية.. وغيرها من الأجهزة الرقابية لم نتوصل الى معلومة واحدة حقيقية وكل هذه الاتهامات كذب فى كذب.

ويكشف المحافظ عن الرقم الحقيقى للوفيات ويقول: إن عدد الاطفال الذين توفوا بالجمعية خلال عامين ونصف العام هو ٢٩ طفلا من ٩٥ تلقتهم الجمعيتان حتى حل مجلس ادارتهما.

● .....؟

●● نعم.. عدد الوفيات مرتفع ولكن ذلك يرجع الى الحالة الصحية للقيط قبل وصوله الجمعية.. وكثيرن من هؤلاء الاطفال يكونون غير مكتملى النمو، ومع ذلك لا ينفى ذلك وجود اهمال وهو ما استدعى حل الجمعية.

وعن الارقام المسلسلة لشهادات الوفاة رغم تباعد تاريخ الوفاة يقول المحافظ: هذا خطأ من الموظف والعبرة هنا بالتبليغ عن الوفاة.. اما الشهادات فقد ينتظر الموظف حتى يتجمع لديه عدد من الوفيات ثم يقوم باصدار شهادات الوفاة، وقد فحصنا ذلك وتبين انه خطأ من الموظف، وقد قمنا بمراجعة التبليغ عن الوفاة وتصاريح الدفن وعمل فى الفحص فى هذه الجزئية كل الاجهزة الرقابية. ولم نتوصل لشىء وتبين سلامة الاجراءات.. إلا بعض الاخطاء الادارية.

ويؤكد المحافظ ان ما حدث من اثارة لهذا الموضوع بعد عامين من تحقيقات هو امر بهدف الاثارة.. والاساءة لان التحقيقات والمتابعة تتم منذ عامين.. اين كان النواب، واذا كانوا لا يعرفون فهذا معناه «انهم ليسوا فى الشارع» فنحن مجتمع صغير وهذا الموضوع مثار منذ عامين وهذه الوقائع تم فحصها عدة مرات ولم يأت عضو واحد ليسألنى أو يتقدم بسؤال فى المجلس الشعبى المحلى! ومع ذلك فنحن لا نتعرض للوقائع التى سيحقق فيها النائب العام ولا نصادر على نتائجها.. وعندما يسفر التحقيق عن شىء سوف نمتثل جميعا.

الحانوتى لا يعرف شيئا

اما النائب عز الدين نصار والذى تقدم بطلب احاطة وبيان عاجل الى مجلس الشعب حول القضية فقد قال لـ «اخبار اليوم» احضرت الحانوتى الذى يقوم بالدفن وسألته هل قمت بدفن هؤلاء الاطفال واين دفنتهم؟ فكان رده الواضح لى انه لم يقم بدفنهم فى المقابر وليست لهم جثث بها ويتساءل النائب اذا كانوا قد ماتوا بشكل طبيعى فلماذا لم يتم دفنهم؟ واين هذه المقابر التى تم دفنهم فيها؟ او على الاقل اين رفاتهم؟

ويواصل النائب عز الدين نصار ان شهادات الوفاة مزورة ولم يوقعها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ كشف تسليم الجمعية يثبت أن الوفيات ٣٥ طفلا!

نواب المجلس :

ليست تصفية حسابات مع المحافظ.. وعرفنا بالقضية منذ ١٥ يوما فقط

تحقيق:
جمال الشناوى
تصوير: شريف الهنيدى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المخرج وزوجته: نتحدى اثبات بيع الأطفال.. والموت لسوء الحالة الصحية

الطبيب المختص، بل وقع مكان الطبيب موظف وزارة الصحة الذى يعمل ليلا فى الجمعية وحصلت بالفعل على شهادات وفاة مزورة لهؤلاء الاطفال.. وقد قدمت طلب احاطة لوزير الصحة ووزيرة الشئون الاجتماعية، ولم يتحدد ميعاد ومناقشة هذا الطلب.

اما زميله الذى تسلم الشهادات المزورة النائب شفيق شاهين فيقول: هذا الموضوع خطير، وتسلمت الاوراق والمستندات من زميلى عز الدين نصار الذى يمر بظروف صحية. ونفى عضو مجلس الشعب ان يكون اثارة القضية بهدف تصفية حسابات مع أحد ولكن للصالح العام وكشف الحقيقة.

وعن تأخر النواب فى ابلاغ النائب العام نحن لم نعرف الموضوع الا بعد مرض زميلنا الذى كان يتابع القضية اى منذ حوالى اسبوعين فقط وقدمنا البلاغ الى النائب العام وهو برقم «٨٥» جنح النائب العام.

تصفية حسابات

وتؤكد منى الجزار زوجة المخرج التليفزيونى محمد عبدالعال رئيس الجمعية ان الكلام الذى ادعاه النواب غير صحيح، وأنهم ارادوا ان يستخدمونا فى حربهم ضد المحافظ..

والحكاية من البداية اننى اعمل باحدى شركات التأمين.. وذات يوم عثرت على طفلة فى الشارع ولم اجد مكانا اقوم بايداعها فيه ففكرت فى انشاء دار لرعاية الاطفال، وعرضت الفكرة على المحافظ عدلى حسين ورحب بها، ووقف الى جوارى وقدم دعم المحافظة للجمعية النسائية لتحسين الصحة ثم قمت بانشاء دار السيدة نفيسة لرعاية الايتام وطلبنا من المحافظ مكانا للاطفال، فخصص لنا شقتين وانشأ زوجى المخرج محمد عبدالعال الجمعية العامة لرعاية الفئات الخاصة والمعاقين وبدأنا نتسلم الاطفال عن طريق الشرطة والنيابة، وخصصت لنا وزارة الصحة اطباء وممرضين لمتابعة حالات الاطفال ووزارة الصحة كانت تشرف اشرافا كاملا على الناحية الصحية للاطفال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

●● بيع الاطفال وهم، يعتقده البعض.. وانا اطلب منهم اسماء المستشفيات التى نبيع لها.. واتحداهم اثبات حالة واحدة.. اما ارتفاع الوفيات فهو لأن الطفل اللقيط يترك يوما أو يومان فى ظروف لا انسانية، وعندما يعثر عليه المواطنون يذهبون به الى الشرطة، ثم قرار النيابة.. وهنا تسوء الحالة الصحية للطفل اللقيط.. وقد قدمنا بلاغا للنائب العام لكل مايحدث.

قال المخرج محمد عبدالعال ان هذا الاتهام غيرى حقيقى، فكل الاطفال الذين تسلمتهم الجمعية كان عن طريق الشرطة او النيابة ومسجلون فى محاضر رسمية فكيف نبيع الاطفال.

وللعلم فان الاطفال الذين يدخلون الجمعية لا يغادرونها الا فى حالتين، عندما تتكفل اسرة بالطفل أو الوفاة.. وفى الحالة الاولى يكون هناك محضر رسمى ويخضع الطفل لدى الاسرة البديلة لإشراف الشئون الاجتماعية وفى الحالة الثانية يتم التبليغ عن الوفاة للجهات الرسمية بعد الكشف الطبى عليها.. وبيان سبب الوفاة.. واجراءاتنا سليمة فى الحالتين وعلى مستوى الجمعية يوجد اشراف طبى من وكيل وزارة الصحة بالمنوفية على الاطفال.

واتحدى ان يوجد شخص يثبت حكاية التجارة بالاطفال هذه.. اين المشترى الذى بعنا الاطفال له؟ اريد شاهدا واحدا.. ومطلقتى السابقة هالة زهران ومحاميها اقاموا دعوى اتهمونا فيها بهذه الاتهامات ولم يحضروا الجلسات حتى قامت المحكمة بشطب الدعوى ثم جددناها نحن رغم اننا المدعى علينا، وطلبنا منهم المستندات ولكنهم لم يقدموا شيئا وقضت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

●.....؟

●● شهادة الوفاة المزورة ليست مسئوليتى.. واسألوا وزارة الصحة والسجل المدنى.. ومن لديه هذه الشهادات عليه ان يثبت صحتها.. أو ان يحاكم هو بتهمة التزوير.

●.....؟

●● كاتب الصحة المذكور والذى وقع الشهادات هذا لا نعرفه.. رغم اننا اتهمنا باننا نوفر له فرصة عمل لدينا فى الجمعية.. وهذا غير صحيح.. ونحن لا نعرف حتى شكله.

■ بهيجة حمام
الرئيس الحالى للجمعية

المجلس الجديد

وبعد قرار المحافظ بحل الجمعيتين تم تشكيل مجلس جديد لكل جمعية احداها تتولاه المحامية بهيجة حمام والثانى يرأسه شعبان شتات.

وتقول المحامية بهيجة حمام: بعد قرار المحافظ بتكليفنا بتولى الجمعية اكتشفنا الكثير من المخالفات التى اثبتها تقرير لجنة الشئون الاجتماعية مثل استخراج شهادة وفاة لطفلة على قيد الحياة وفواتير مزورة بمبالغ تزيد على ٣٠٠ الف جنيه، وتبديد تبرعات رجال الاعمال واستخدام المقر فى الاعمال الشخصية وبيع سيارة الاسعاف.. وحتى بعد قرار الحل اخذ المخرج الاطفال الباقين والقى بهم على سلم الشئون الاجتماعية!

وتؤكد المحامية بهيجة حمام أن اوراق الجمعية غير سليمة وناقصة خاصة فى بيانات الاطفال ورعايتهم وظروفهم الصحية خاصة المعاقين.. وحتى الان لم تصلنا حتى هذه الاوراق الناقصة.. ونحن لم نتسلم اية اسرة وهو ما يعنى ان الاطفال كانوا يلقون على الارض.

وقد سألنا شعبان شتات احد المسئولين بمجلس الادارة الجديد بالجمعيتين عن اية مستندات تثبت حالات الوفاة وبيع الاطفال وقال نحن لم نتسلم بعد الاوراق وكل ما سمعناه كله كلام شفوى وذلك مسئولية الأجهزة الأمنية والرقابية.

وزيرة الشئون: رصدنا المخالفات.. والمحافظ حل الجمعيتين!

ومن ناحية اخرى ارسلت وزيرة الشئون الاجتماعية ميرفت تلاوى بردها على القضية الى مجلس الشعب وقالت فيه: نتيجة لحدوث وفيات بالجمعية التى ترأسها زوجة المخرج منى الجزار، تم تشكيل لجنة من الشئون الاجتماعية بالمنوفية لفحص أعمال الجمعية.. واسفر الفحص عن ان الوفيات ترجع أساسا الى اهمال شديد من القائمين على الجمعية وهو ما أكده تقرير مستشفى شبين الكوم التعليمى.. وتم عرض تقرير لجنة الشئون الاجتماعية على المحافظ الذى قرر حل مجلس ادارة الجمعية.

وقد تم اخطار جميع الجهات الرقابية والجنائية ضد المتسبب فى المخالفات وهو مجلس ادارة الجمعية التى ترأسه زوجة المخرج.. وأن مديرية الشئون الاجتماعية لم تتستر على شىء بل العكس هو ما حدث.

ابلاغ النيابة

وتواصل الوزيرة فى ردها التعليق على أعمال الجمعية التى يرأسها المخرج محمد عبدالعال وهى الجمعية العامة لرعاية الفئات الخاصة والمعاقين.. وتقول: مديرية الشئون الاجتماعية ابلغت النيابة الادارية لوجود شبهة تزوير فى شهادة وفاة احد الاطفال واعدت مديرية الشئون مذكرة بالمخالفات للعرض على المستشار عدلى حسين محافظ المنوفية الذى قرر حل مجلس ادارة الجمعية.. وأشارت الوزيرة ان المخرج قام باغلاق مقر الجمعيتين وترك الاطفال أمام مبنى مديرية الشئون الاجتماعية.. وتم ابلاغ الشرطة والنيابة العامة ضده.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية